

داعش وأثره في العراق رؤية مختصرة

أيمن عبد الكريم الفيصل

21

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

عن مؤسسة كونراد أديناور

مؤسسة كونراد أديناور هي مؤسسة سياسية ألمانية تهدف برامجها التربوية المدنية إلى تعزيز الحرية والعدالة والسلام. ويتناول مكتب سوريا والعراق الأوضاع السياسية والاجتماعية في البلدين، والمسائل التي تتمحور حول الأمور الآتية: استقرار المنطقة، وأوضاع اللاجئين، والآثار الأمنية الناجمة عن الحرب الأهلية في سوريا، وظهور تنظيم داعش، فضلاً عن تعزيز الحوار السياسي داخل المنطقة، وما بين الدول الأوروبية والشرق الأوسط، وتسليط المؤسسة الضوء في المصالحة، ودعم المجتمع المدني، والحكم الرشيد، وحكم القانون والبحث والتحليل.

ملاحظة: إن مضمون هذه الورقة لا يعكس بالضرورة الرأي الرسمي لمركز البيان أو مؤسسة كونراد أديناور؛ وعليه، فإن مسؤولية المعلومات والآراء الواردة فيها تقع على عاتق المؤلف.

حقوق النشر محفوظة © 2020

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

داعش وأثره في العراق .. رؤية مختصرة

أيمن الفيصل *

ملخص

تستهدف هذه الدراسة رصد أهم الآثار السلبية التي تركها تنظيم «داعش» الإرهابي في المجتمع العراقي بطوائفه وشرائحه كافة، مع بيان طرق التعاطي والتعاطي المضاد وآلياتهما بين هذا التنظيم الدخيل، وبقية شرائح هذا المجتمع، مع استحضار أوجه الإيجاب المحتملة بين العراقيين، والناجمة عن تواجد هذا التنظيم على الساحة العراقية.

محاور الدراسة:

- المحور الأول: موقف داعش من شرائح المجتمع العراقي.
- المحور الثاني: ملامح الآثار السلبية لداعش في المجتمع العراقي.
- المحور الثالث: آثار داعش الإيجابية في العراق .. وهم أم حقيقة؟
- المحور الرابع: إمكانية استثمار خروج داعش من العراق .. رؤية خاصة.
- النتائج.
- التوصيات.

* باحث في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

مقدمة

منذ أن تشكلت ملامح ما يعرف بـ «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام» أو تنظيم «داعش» خلال العام 2013، والساحة العراقية هي الميدان المفضل لعناصر هذا التنظيم، فعلى الرغم من الخسائر التي تتوالى فوق الأراضي العراقية مؤخراً وتحقق النصر العراقي في عام 2017 على التنظيم، إلا أن فلوله لا تزال تمنح نفسها أملاً في استمرار البقاء والتمدد على الأراضي العراقية، غير أن ذلك أمل واهٍ على وفق معطيات المشهد العراقي الراهن الذي يتأكد معه حتمية زوال هذا التنظيم الدموي عراقياً على الأقل، ومن ثم وجوب التفكير الجدي في مرحلة ما بعد خروجه وزواله، والانخراط الفاعل في رصد الآثار والجوانب السلبية كافة التي خلفها بين العراقيين على اختلاف فئاتهم وشرائحهم وانتماءاتهم.

على وفق هذا الإطار، فإن هذه الدراسة معيّنة في الأساس برصد أهم الآثار السلبية الناجمة عن تواجد هذا التنظيم بين العراقيين، منذ ظهوره وحتى الآن؛ انطلاقاً من الأهمية القصوى لرصد تلك السلبيات، كخطوة حتمية أولى في طريق مواجهتها، والوقوف على مدى ما أحدثته من شروخ في شرائح المجتمع العراقي، ومن ثم العمل على علاجها أو تدارك ما يمكن تداركه منها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة فيما تقدمه من إسهام متأنٍ بمواطن الخطر الداعشي التي لا تزال آثارها كامنة أو ظاهرة في النسيج المجتمعي العراقي؛ ولعل هذا هو الدافع الحقيقي من وراء إنجاز مثل هذه الدراسة.

وعلى الرغم من استحالة توافر النوايا الحسنة لدى التنظيمات الإرهابية والدموية -وعلى رأسها تنظيم داعش- في جلب المنافع والإيجابيات للمجتمعات المخترقة -ومنها المجتمع العراقي- إلا أن ثمة فرضية وضعتها هذه الدراسة وهي: أن تواجد تنظيم داعش الإرهابي الدموي على الأراضي العراقية، لم ينتج عنه سلبيات فقط، وإنما إيجابيات أيضاً؛ من خلال إمكانية استثمار خروج داعش من العراق لتعزيز المشهد العراقي مجملًا.

المحور الأول

موقف داعش من شرائح المجتمع العراقي

من يتأمل سلسلة الظهور التصاعدي لتنظيم «داعش» الإرهابي في العراق، يدرك تمام الإدراك أنه لم يكن ظهوراً شاذاً ومفاجئاً، بقدر ما هو ظهور ساهمت فيه طبيعة المشهد السياسي والميداني المرتبك عراقياً وقت التكوين لهذا التنظيم؛ فعلى الرغم مما يتردد من أقاويل وتقديرات مختلفة تصل إلى حد التناقض والتضاد بشأن الدوافع والأسباب المؤدية لتواجد هذا التنظيم على الساحة العراقية، وبسبب الدوافع والأسباب المؤدية لنشأة التنظيم من الأساس، إلا أن الثابت المتحقق منه، هو كون التنظيم نابعاً من قلب المشهد العراقي المضطرب فيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وتنامي الرغبة الشعبية العراقية خاصة والعربية عامة، في الثأر من الجيش الأمريكي جراء الدخول إلى العراق، بغض النظر عن موقف هؤلاء جميعاً من سياسات صدام حسين في حكم العراق رفضاً أو تأييداً؛ لتكون هذه هي الأرضية المشتركة التي استطاع من خلالها عناصر هذا التنظيم إيجاد العاطفة القومية والدينية الحاضنة بين العراقيين، التي يمكن من خلالها الحصول على أدوار فاعلة في المشهد العراقي الملتهب.

وفي الحقيقة، فإنه لا يمكن الجزم بأن البدايات الأولى لعناصر تنظيم داعش الإرهابي كانت تحمل في طياتها نوايا توسعية في العراق على غرار ما تم بعد ذلك حينما تمكن التنظيم من تثبيت أقدامه الميدانية والعسكرية في هذا البلد¹؛ لكون تلك البدايات مدفوعة بأيدولوجية دينية تقليدية جوهرها محاربة أهل الكفر، وإخراجهم من ديار العروبة والإسلام وهي أيدولوجية تنظيم القاعدة التي كانت تمثل القدوة الملهمة للجهاديين كافة في بدايات الاحتلال الأمريكي للعراق وما قبله منذ أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، وأن تضافر السياسات الملتبسة والمتناقضة ومعها

1. هناك من يفرّق بين داعش في عهد أبي مصعب الزرقاوي، وداعش في عهد أبي بكر البغدادي، كون داعش الزرقاوي كان منحصرّاً في الداخل العراقي ويدين بالبيعة لتنظيم القاعدة، بينما داعش البغدادي تمدد خارج العراق وكان يقاتل تنظيم القاعدة ويقاوم جبهة النصرة الموالية له، وكذلك لأن داعش الزرقاوي أقدم في التأسيس من تنظيم داعش البغدادي الذي ظهر في أواخر عهد نوري المالكي عام 2014، وأن الربط المعلن بين هذين التنظيمين هو من قبيل المسميات الظاهرة فقط:

الصراعات الطائفية والظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية في المجتمع العراقي؛ لتعمل معاً على تهيئة المسرح لهذا التنظيم؛ ليحقق حضوراً جذرياً فاعلاً يمكنه من اختراق الجغرافية العراقية والتمدد عبرها، ولعل استعراضاً سريعاً لتطور تنظيم داعش في العراق يؤكد حقيقة هذا الطرح.

لقد اتخذ تنظيم داعش مسمى أكثر تماساً مع الأيديولوجية الدينية الحاضرة والمستقبلة للأنصار والموالين، وهو مسمى (الدولة الإسلامية في العراق)، ثم الخروج شيئاً فشيئاً من عباءة تنظيم القاعدة، ثم توظيف أحداث الأزمة السورية في توسيع مهام التنظيم، وزيادة نفوذه خارج العراق أيضاً، وكان ذلك من خلال التحالف مع جبهة النصرة الناشئة في نهايات 2011 على الساحة السورية، وإطلاق اسم (داعش) كدليل على ذلك التحالف، وكبديل أيضاً عن اسمي جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق.

وفي خضم هذا التطور الهائل لهذا التنظيم في الساحتين العراقية والسورية، نمت فكرة الخلافة الإسلامية وترعرعت كغاية يتبناها التنظيم في كل شعاراته ومسمياته تقريباً، وبالنظر إلى ملامح المشهد العراقي منذ ظهور تنظيم داعش وحتى تصاعد خطره الأمني، والسياسي، والعسكري، والاقتصادي أيضاً، يتبين لنا أن الظروف كانت مهيئة ومواتية على كل المستويات أمام هذا التنظيم الدخيل؛ ليتمكن من شلّ أوصال الدولة العراقية المضطربة، فالمنافس العراقي على كل المستويات كان يعاني خلالاً واضطراباً كبيراً من التخبط الإداري وسوء التخطيط، الذي ازداد تأزماً بعد وصول نوري المالكي للمشهد السياسي والرسمي كرئيس للحكومة عام 2006، الذي «لم يحسن إدارة العلاقات بين الطوائف في العراق»²؛ إذ باتت معاناة المجتمع العراقي أمراً جلياً ومعوقاً لمسارات التعايش والأمن في البلاد إلى الدرجة التي شعر معها الشركاء السياسيين بالاستهداف جراء ما لا قوه من اعتبارات المحاصصة والطائفية والإقصاء على وفق اعتبارات الدين والعقيدة، وكل ذلك «انصب في مصلحة

2. انظر: حارث حسن، كيف عاد داعش في العراق؟ تقرير صحيفة المنار الفلسطينية، الموقع الإلكتروني، بتاريخ 9/7/2015،
تاريخ الزيارة 11/8/2017:

داعش، وتمكنت من العثور على قاعدة جماهيرية مؤيدة أو مساندة أو على أقل تقدير متفرجة تجاه التنظيم وسيطرته على المناطق السنّية³ وهو الوضع الذي استوعبه تنظيم داعش جيداً؛ فراح يغذي المشاعر السلبية لدى المكون السنّي تجاه المكون الشيعي؛ الأمر الذي تمحضت عنه جملة من التظاهرات والاحتجاجات في مناطق سنّية متعددة، قابلتها الحكومة العراقية بأسوأ السبل من حيث القوة والعنف؛ مما أوجع المشاعر، وأحدث رغبة سنّية عارمة في رد الفعل عبر حمل السلاح، وتأييد أية قوة مساندة في مواجهة العنف الحكومي والرسمي للدولة العراقية، وقد كانت داعش هي التي مثلت هذه القوة، فتسللت إلى المناطق السنّية -على خلفية ما أحدثته الأوضاع المتأزمة من فراغ أمني كبير- فاستقبلها السنّة بالترحاب؛ لتستغل هي من جهتها هذا الترحاب في تثبيت أركانها في الداخل العراقي، والاستئثار بالمناطق السنّية العراقية وعزلها، وساعدها في ذلك ضعف نفوذ القوات العراقية في تلك المناطق، وكذلك ما تلقاه التنظيم من دعم لوجيستي وعسكري من خلال تسلل العديد من المقاتلين المواليين له عبر الأراضي السورية.

وبتجمع تلك العوامل كلها، تمكن التنظيم من إسقاط مدينة الموصل، والسيطرة على أحد أكبر المعسكرات الممتلئة بالأسلحة والمعدات والذخيرة، وهو معسكر الغزلاي الذي كان يمثل القاعدة الأمريكية الكبرى للجيش الأمريكي قبل مغادرته البلاد. وبالسيطرة على كل تلك الأسلحة استطاع تنظيم داعش تجنيد الآلاف من أبناء الموصل في صفوفه، ومن ثم التمدد وفرض السيطرة الميدانية على مناطق كثيرة في أوصال الدولة العراقية كافة جنوباً وشرقاً وغرباً بما في ذلك السيطرة على بعض المناطق الكردية والمناطق الأخرى المتاخمة للحدود السورية؛ وهو ما أدى مجملاً في النهاية إلى تغلغل التنظيم ميدانياً في العراق، ومن ثم قيام زعيمه أبو بكر البغدادي بإعلان دولة الخلافة الإسلامية وبدء السيناريو الأسوأ لهذا التنظيم فوق الأراضي العراقية وعبر الميدان السوري.

3. انظر: ميران حسين، الطائفية والسنّة المسلحة وداعش في العراق، مطبوعات المكتب العربي للمعارف 2015، مصر، فقرات من الكتاب منشورة على Books Google، ص: 99 - 100: <https://books.google.com.eg>، مع البحث بالعنوان المذكور.

داعش والمجتمع العراقي:

عند تقييم موقف تنظيم داعش الإرهابي من شرائح المجتمع العراقي، وجدت هذه الدراسة أن أيديولوجية التنظيم في التعامل مع التنوع العرقي والطائفي والديني في العراق كان دموياً بامتياز؛ فالتنظيم لم يستثن أحداً من بطشه ومجازره، بما في ذلك السنة الذين مثلوا الفئة الحاضنة لعناصره وقت التكوين والتمدد، الذي أعلن التنظيم مراراً أنه جاء لتخليصهم من بطش الحكومات العراقية الظالمة ذات الأغلبية الشيعية.

أولاً: داعش والشيعية في العراق:

عملت داعش -منذ أن استطاعت تجسيد نفوذها في العراق ميدانياً- على استهداف الأغلبية الشيعية في البلاد، بنحوٍ ممنهج ومتعمد، ويمكن عدّه من قبيل الإبادة الجماعية لهذا المكون في المجتمع العراقي؛ فقد درج التنظيم على تأطير حملات القتل الجماعي في مواجهة التجمعات الشيعية عبر النيل اليومي والأسبوعي والشهري من حياة قاطني الأحياء والمدن المقدسة، مخلفاً أعداداً هائلة من القتلى والجرحى، وتعد مجزرة سبايكر -التي راح ضحيتها أكثر من ألف⁴ عنصر شيعي من الجيش والقوات الجوية بعد أن فُصلوا عن زملائهم وعدّبوا وقتلوا بدم بارد- من أكثر المجازر ضراوة في تاريخ بطش داعش بشيعة العراق⁵.

4. على وفق بعض الإحصائيات فقد بلغ عدد ضحايا العراقيين الشيعة في مجزرة سبايكر حوالي 1907، فضلاً عن استشهاد عدد كبير آخر في تفجيرات متعددة منها استشهاد 15 شخصاً في تفجير مدينة الكاظمية في تموز/ 2016، و30 شخصاً بمحوم على مرقد في مدينة بلد شمال بغداد في الشهر نفسه، و65 شخصاً إثر انفجار شاحنة في مدينة الصدر في أيار/ 2016، و324 آخرين في انفجار الكرادة الشرقية في تموز/ 2016. على وفق الإحصائيات، فإن عدد الأيتام يزداد في كل شهر 200 يتيم:

<http://annabaa.org/arabic/reports/7700>

5. رانج علاء الدين، حملة داعش ضد مسلمي العراق الشيعة ليست مسألة سياسية إنما هي إبادة جماعية، مقال منشور بموقع معهد بروكنجز بتاريخ الخميس 5 كانون الثاني 2017، متاح باللغة العربية على:

[/https://www.brookings.edu](https://www.brookings.edu)

<https://www.theguardian.com/commentisfree/2017/jan/05/isis-iraq-shia-muslims-jihadis-atrocities>

ثانياً: داعش وأهل السنة في العراق:

لم يكن موقف داعش من أهل السنة في العراق، سوى تجسيد للخداع العقائدي والاستراتيجي والإنساني؛ إذ لم يتوقف التنظيم في كل مراحل تطوره عن استغلالهم كورقة أيديولوجية في مجمل معاركه ومخططاته يمسك بها ويتركها وقتما يشاء؛ ولعل أكبر دليل على ذلك هو ادعائه عملياً بأنه قدم إلى العراق لحماية السنة وأهلها؛ إذ كانت أفعاله الوحشية وممارساته القمعية والدموية أبعد ما تكون عما اظهره، وأنه لم يقم بحماية أهل السنة في العراق، بل وضعهم في مرمى العداء مع باقي الطوائف والمكونات العراقية الأخرى وعلى رأسها المكون الشيعي، وارتكب ضدهم مجازر دموية عديدة.

وقد ظهرت نوايا التنظيم السيئة تجاه أهل السنة، إثر إعلانه (وثيقة المدينة) في 12 حزيران 2014، التي احتوت على 16 بنداً يملي فيها تعليماته المتشددة على أهالي المناطق التي يسيطر عليها؛ حيث بدأ التنظيم بممارسة جرائمه البشعة بحق أبناء السنة والأقليات الدينية في الموصل وصلاح الدين والأنبار والحويجة وغيرها من المناطق؛ ففي شمال بغداد وبالتحديد في منطقة هيت الغربية بالأنبار اقترف التنظيم مجزرة مروعة طالت أكثر من 500 من أبناء عشيرة البونمر السنّية لرفضها الخضوع لسيطرته⁶، ومن ناحية أخرى فقد تجلّت وحشية داعش في مواجهة السنة من خلال موقف التنظيم من (تشكيل الصحوات)⁷ في المناطق السنّية، وهو التشكيل المتمرس في تغيير موازين القوى عسكرياً وسياسياً عبر مواجهة التنظيمات الإرهابية؛ حيث قام التنظيم باستهداف كل عناصر الصحوات داخل العراق وخارجه.

6. سروة عبد الواحد قادر، دراسة مقتضبة عن تنظيم داعش، موقع قناة NRT الكردية بتاريخ 1/8/2016: <http://www.nrttv.com/ar/birura-details.aspx?Jimare=2291>

7. تشكيل الصحوات تشكيل سني تم إنشاؤه عام 2006/2007 في عهد رئيس الوزراء نوري المالكي وبيعاز من إدارة بوش في محافظة الأنبار للقضاء على عناصر تنظيم القاعدة في هذه المحافظة بعد عجز القوات العراقية الرسمية في مواجهتها.

ثالثاً: داعش ومسيحيّو العراق:

تبيّن التقارير الصادرة عن هيومان رايتس ووتش، إن تنظيم داعش الإرهابي، اتخذ عدة أساليب وإجراءات ممنهجة في التعامل مع مسيحي العراق، من بينها الإقصاء من الوظائف الحكومية وفرض الضرائب والإتاوات تحت مسمى (الجزية) وأساليب أخرى كثيرة؛ فمِنذ استيلاء التنظيم على الموصل في العاشر من حزيران 2014، أمر المسيحيين كافة بدخول الإسلام أو دفع الجزية أو الرحيل عن الموصل ووصفهم بالصليبيين، وقام باختطاف راهبتين وثلاثة أيتام مسيحيين ضمن مجموعة من أسرى الأقليات الأخرى، فضلاً عن مصادرة عدة مبانٍ مطرانية للكلدان الكاثوليك وأسقفية الآشوريين الأرثوذكس، في حين هدم التنظيم عدة صروح وأيقونات دينية كان من بينها تمثال لمريم العذراء، وصادر المنازل المسيحية وكتبت على أبوابها وجدرانها حرف (ن) الذي يشير إلى كلمة نصراني، وكذلك عبارة (ممتلكات الدولة الإسلامية)؛ الأمر الذي أدّى في مجمله إلى فرار أغلب العائلات المسيحية من الموصل، وهو ما استغله التنظيم في سرقة الذهب والمجوهرات والمقتنيات الثمينة من هذه الأسر والعائلات الفارة والهاربة عند بوابات التفتيش⁸.

رابعاً: داعش وبقية الطوائف الدينية في العراق⁹:

لم تختلف تعاملات تنظيم داعش الدموي مع بقية الأقليات والطوائف الدينية في العراق عما تم مع المسيحيين والسنة والشيعة؛ فأكثر من 200 ألف من الإيزيديين في بلدات (تلقصب، وسيباشيخدر، وكرزرك، وكرعزير، وسنجار، وتلبنات، وحردان، وزورفا، وخنصور، ودهولا،

8. تقرير هيومان رايتس ووتش، حزيران 2014:

<https://www.hrw.org/ar/news/2014/07/19/254575>

9. يعد العراق واحداً من البلدان المهمة في الشرق الأوسط التي تحتضن الكثير من الأقليات الدينية والإثنية والقومية منذ آلاف السنين، وهم يعدون من أبناء السكان الأصليين لوادي الرافدين - ميزوبوتاميا مثل (المسيحيين، والكلدان، والآشوريين، والأرمن، والسريان، والإيزيدية، والكاثائية، والصابئة المندائية، والشبك، والترکمان، وأصحاب البشرة السوداء، وبقايا قليلة من الزرادشتية، وسابقاً اليهود) ويمتد حضورهم منذ بدء التاريخ، ويتشرون في شمال العراق ووسطه وجنوبه للمزيد:

<http://www.nrttv.com/ar/birura-details.aspx?Jimare=2291>

وكوهبل، وسنوبي) تم تشريدهم على أيدي التنظيم في ليلة الثاني من آب 2014 الموصوفة بالليلة السوداء حينما حاصرتهم عشرة أيام مجموعات كبيرة من داعش قادمة من جنوب وشرق سنحار لتكون حصيلة الضحايا في نهاية الحصار خمسة آلاف شخص وأكثر من سبعة آلاف محتطف جلهم من النساء والأطفال، في حين لم تتوقف هذه الهجمة الشرسة للتنظيم على الأقليات العراقية؛ فبعد خمسة أيام تقريباً من تشريد الإيزيديين وسبيهم وقتلهم، شن التنظيم هجوماً آخر من شرق وشمال الموصل كان من نتيجته نزوح 300 ألف شخص من أقليات الشبك والمسيحيين والإيزيدية والحمدانية والكاكائية باتجاه أربيل ودهوك، ليحتل التنظيم مناطقهم وقراهم، الأمر الذي ترتب عليه بجملاً حدوث تغيير كبير في ديموغرافية الأقليات العراقية وواقعهم¹⁰.

خامساً: داعش وأحزاب العراق السياسية:

بعد العام 2003 -ومنذ رحيل نظام صدام حسين- اتجهت الأوضاع السياسية في العراق نحو التطويق السياسي للعشائر البعثية أو القريبة منها- وذلك عبر منعها دستورياً من تأسيس أية أحزاب سياسية؛ حيث أدّى التقارب القلبي بين العرب السنة وصدام حسين إلى عرقلة أية خطوات سنّية في طريق بلورة أحزاب تمارس العمل السياسي¹¹؛ لذا فإنه ليس في العراق أحزاب سنّية جديدة بالمعنى السياسي للأحزاب، فقط هو (الحزب الإسلامي العراقي) وهو حزب قديم وممتد إلى الآن¹²،

10. سرورة عبد الواحد قادر، دراسة مقتضبة عن تنظيم داعش، مصدر سبق ذكره.

11. ميران حسين، الطائفية والسنة المسلحة وداعش في العراق، مطبوعات المكتب العربي للمعارف 2015، مصر، فقرات من الكتاب منشورة على Books Google:

<https://books.google.com.eg>

12. تأسس هذا الحزب في زمن الرئيس عبد الكريم قاسم من قبل (الإخوان المسلمون) في العراق باسم الحزب الإسلامي العراقي برئاسة نعمان عبد الرزاق السامرائي كواجهة سياسية إخوانية، وقدم أوراقه إلى وزارة الداخلية آنذاك، وتم رفض الطلب المقدم من الهيئة التأسيسية التي بدورها رفعت أوراقها إلى محكمة التمييز العراقية التي قضت بالسماح بتأسيس الحزب الإسلامي العراقي عام 1960 وبعد عشرة أشهر جمدت السلطات الأمنية نشاطه فتحوّل إلى العمل السري منذ ذلك التاريخ. وفي أوائل التسعينيات عاد إلى الظهور العلني من جديد ولكن هذه المرة في بريطانيا حيث أصدر صحيفته دار السلام وانتخب أياًد السامرائي أميناً عاماً له، ثم عاود الحزب الظهور مجدداً على الساحة العراقية فيما بعد العام 2003 وبصورة علنية بزعامة محسن عبد الحميد ثم طارق الهاشمي ثم أسامة التكريتي وحالياً رشيد العزوي، للمزيد:

https://en.wikipedia.org/wiki/Iraqi_Islamic_Party

وإلى جوار هذا الحزب هناك (هيئة علماء المسلمين) وهي «ليست حزبا تقليدياً بل مؤسسة دينية تعاطت مع الشأن السياسي وقد تأسست بعد الحرب مباشرة وعرفت بأنها من القوى المناوئة للوجود الأجنبي»¹³، وفضلاً عن ذلك يوجد هناك مسميات وكيانات سنوية هامشية لا ترقى للمكون الحزبي. أما الأحزاب الشيعية فهناك على رأسها الأحزاب الثلاثة المسيطرة على أركان الدولة العراقية ومؤسساتها وهي حزب الدعوة، والتيار الصدري، والمجلس الأعلى الإسلامي.

ويمكن بلورة الموقف العام لهذه الأحزاب بالنسبة لمواجهة داعش على النحو الآتي:

- **الأحزاب السنّية:** انمازت مواقف التكتلات الحزبية السنّية الممثلة في الحزب الإسلامي العراقي وهيئة علماء المسلمين ومعهما الكثير من المسميات والكيانات السنّية الأخرى، بعدم وجود رؤية سياسية أو استراتيجية واضحة تجاه الحضور الدموي والأيديولوجي لتنظيم داعش في الأراضي العراقية؛ ومن ثم فقد تحاذلت تلك التكتلات عجزاً، وغابت تماماً عن نصره جماهير السنة ومشاركتهم في حربهم ضد هذا التنظيم الذي اجتاحت قراهم ومدنهم ومناطقهم، وهو ما أفقد هؤلاء الجماهير ثقتهم في هذه الأحزاب¹⁴ ولاسيما في ظل انعدام تكتل سياسي يجمع القوى السنّية في العراق كما هو الحال بالنسبة للقوى السياسية الشيعية التي انخرطت جميعها في إطار التحالف الوطني.¹⁵

13 . انظر: لقاء مكّي، خارطة القوى السياسية في العراق، تقرير الجزيرة نت بتاريخ 7/4/2005:

<http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:x0ov2H0sLXMJ:www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9e115e70-fedb-466b-8ca7-2f14163fcc51+&cd=4&hl=ar&ct=clnk&gl=eg>

14 . ميثاق مناحي العيساوي، الأحزاب السياسية العراقية بين تغيب دور الدولة ودعم الإصلاحات، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، دون تاريخ، بدون معلومات إضافية:

<http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:P7ZKxJ2dJk:www.fcdrs.com/includes/download.php%3Ftype%3Darticle%26aid%3D278+&cd=30&hl=ar&ct=clnk&gl=eg> <http://www.fcdrs.com/includes/download.php?type=article&aid=278>

15 . انظر: ناصر شديد، أحزاب عراقية سنّية.. تشابه المضامين وتشنت الجهود، تقرير الجزيرة نت بتاريخ 21/1/2017، متاح على: www.aljazeera.net، مع البحث بالعنوان المذكور.

- **الأحزاب الشيعية:** على الرغم من أغلبيتها السياسية في السلطتين التشريعية والتنفيذية، إلا أنه غالباً ما تتهم الأحزاب السياسية الشيعية بأنها من ضمن أسباب تمكن داعش من دخول العراق والسيطرة على مدنها؛ وذلك انطلاقاً من العجز الظاهر الذي تبدو عليه تلك الأحزاب فيما يتعلق بالقدرة على وضع (مشروع دولة) ينتشل العراقيين من الفساد والطائفية، في حين أن ثبات تلك الأحزاب وجديتها في مواجهة تنظيم داعش والتصدي له -على خلاف الموقف السني- لم يخرجها من ملامح العشوائية الذي بدت عليه خلال مواجهتها العسكرية للتنظيم، ولاسيما مع انتفاء القيادة المشتركة للمواجهة، وظهور البعض بمظهر الباحث عن المصلحة الخاصة وليس المصلحة العامة للدولة العراقية¹⁶.

وبتدقيق النظر في جملة الآثار المترتبة على سيطرة داعش المفاجئة على الساحة العراقية بالنسبة للأحزاب السياسية السنية والشيعية في العراق، يمكننا رصد الآتي:

- أحدث دخول داعش المدن العراقية عام 2014 حالة انهيار كامل للتحالفات السياسية كافة التي تمخضت عنها انتخابات نيسان 2013 في مجالس المحافظات العراقية، التي كان من المفترض لها أن تبقى متماسكة لحين حلول انتخابات 2017؛ وذلك نظراً لظهور أكثر من أربعين كياناً سياسياً أغلبهم من الشيعة يرغبون في خوض انتخابات مجالس المحافظات في 2017 من جهة، وانتخابات البرلمان العراقي في 2018 من جهة أخرى.
- وعلى مستوى المكون الشيعي -ولاسيما التحالف الوطني الممثل لأكثر القوى الشيعية في العراق- تسبب تمدد نفوذ داعش في المناطق والمحافظات العراقية في خلافات وصراعات سياسية حادة وعنيفة؛ فقد وُجّهت أصابع الاتهام لرئيس الوزراء السابق نوري المالكي زعيم ائتلاف (دولة القانون) من قبل ثلاث كتل شيعية كبرى -هي حزب الفضيلة وكتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري وتيار الحكمة بزعامة عمّار الحكيم- بالتسبب في توسيع نفوذ هذا التنظيم الدموي

16. انظر: ميثاق مناحي العيساوي، مصدر سبق ذكره.

بالبلاذ بنحوٍ ترتب عليه فتح الطريق أمام بعض التكتلات الشيعية الناشئة في إطار محاربة داعش، ومنها -فصائل الحشد الشعبي- لتحقيق نفوذ وحضور كبيرين على حساب الأحزاب الشيعية الثلاثة الرئيسة (الدعوة، والمجلس الأعلى الإسلامي، والتيار الصدري)، ولاسيما في بغداد وجنوب العراق، وهي المناطق التي نجحت بها تلك التكتلات في طرد تنظيم داعش منه.

● ومن جهة أخرى، بدأ تأثير داعش السياسي واضحاً على مستوى التحالفات الكردية؛ فباختراق التنظيم لمناطق الشمال العراقي المتنازع عليها في الدستور، تسبب في ضرب التحالف الموصوف بالمتين، بين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني رئيس إقليم شمال العراق، والاتحاد الوطني الكردستاني؛ وذلك على خلفية تسلل أطراف غربية وأخرى متربصة بهذا التحالف، أمكنها تأجيج الصراع بين الحزبين من خلال توازنات لوجيستية متعلقة بالتسليح، وهو ما تمخض عن جعل مدينتي السليمانية وأربيل تحت حكم حزبين مختلفين، ومطالبة مسؤولين أكراد بانفصال المدينتين والعودة لما كانت عليه الأوضاع قبل 2003.

● أما فيما يتعلق بالأحزاب السنية، فقد ألحق تنظيم داعش دماراً كبيراً في المدن والمناطق السنية في ظل عجز تلك الأحزاب عن توفير آليات قادرة على حماية تلك المناطق وسكانها من السنة؛ وهو ما تمخض لاحقاً عن عزلة تلك الأحزاب عن جماهيرها، وتعرضها لحالة من الارتباك الناجم عن قيام قادتها بالبحث عن تحالفات غير مدروسة بعضها مع الشيعة والكرد، وبعضها الآخر مع قوى خارجية طلباً للدعم، على وفق مقتضيات وضعية احتلال داعش للمدن العراقية، فضلاً عن انخراط الأحزاب السنية في حالة صراع محموم مع بعضها بعضاً بحثاً عن النفوذ السياسي والمصالح؛ فالحزب الإسلامي يتصارع مع ائتلاف متحدون على النفوذ في الموصل، ومع حزب الوطنية بزعامة إياد علاوي وحركة الحل بزعامة جمال الكربولي على النفوذ في الأنبار، ومع حزب الوطنية بالتحالف مع جبهة الحوار الوطني على النفوذ في صلاح الدين¹⁷.

17. مصطفى حبيب، داعش عمق انقسامات الساسة السنة في العراق، مقالات موقع نقاش العربي / الألماني، بتاريخ 3/5/2017 <http://www.niqash.org/ar/articles/politics/5569/>

المحور الثاني

الآثار السلبية لداعش في المجتمع العراقي

لا شك أن تسلسل التنظيمات الإرهابية إلى أي مجتمع يترتب عليه الكثير من الآثار السلبية التي تنال من أمن هذا المجتمع واستقراره وبنيته. ويمكننا رصد أهم تلك الآثار السلبية من خلال النقاط الآتية:

(1) الأثر السياسي: حينما سيطر داعش على ثلث العراق تقريباً بعيد دخوله الموصل، كانت الحالة السياسية العراقية غير متماسكة لأسباب عديدة كان من بينها وأكثرها تأثيراً سياسات رئيس الوزراء العراقي وقتها نوري المالكي التي كان من نتائجها شيوع مظاهر الفساد الإداري؛ وتكريس الطائفية؛ لذا فقد كانت الآثار السلبية التي تترتب على دخول داعش العراق كبيرة بالنسبة للمشهد السياسي؛ وأول هذه الآثار يتمثل في تغييب مفهوم الدولة العراقية، في مقابل تعزيز صورة (داعش) باعتبارها قوة لا تقهر، حيث تم تطويق الحكومة العراقية سياسياً من خلال سيطرة داعش الكبيرة على مجريات الأمور في البلاد إلى الدرجة التي بدا معها المشهد السياسي العراقي قابلاً للانحيار التام¹⁸، وثاني هذه الآثار هو إعادة تهيئة الساحة العراقية لمزيد من التدخلات الخارجية امام العديد من الدول من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وإيران والفصائل الجهادية المسلحة كافة، فضلاً عن النافذة السورية التي أخذت مؤثراتها السلبية تؤثر على الواقع السياسي العراقي منذ بدء الحرب السورية، وذلك على خلفية تواجد تنظيم داعش على المسرحين معاً في آن واحد¹⁹. وأما ثالث هذه الآثار فيتمثل في قيام التنظيم الدخيل بتوظيف معطيات الواقع العراقي المترهل على مستوى فساد بعض الأطراف السياسية في

18. جيفري وايت، تنظيم داعش والعراق والحرب في سوريا: التوقعات العسكرية، تقرير معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بتاريخ 19 حزيران 2014:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/isis-iraq-and-the-war-in-syria-military-outlook>

19. المصدر نفسه.

المؤسسات العراقية لصالحه؛ ومن ذلك تعاطيه المتبادل مع بعض المنتمين للمؤسسة العسكرية والأحزاب السنية والشيعية ممن سهلوا للتنظيم دخول المحافظات العراقية والسيطرة عليها وعلى مخازن أسلحتها، وهو الأمر الذي أدى مجملاً إلى استثمار هؤلاء جميعاً الحالة العراقية المتردية لصالحهم الخاص على حساب الواقع السياسي الشامل للبلاد²⁰.

(2) الأثر الاقتصادي: تسبب تنظيم داعش في كلفة كبيرة للاقتصاد العراقي؛ فمنذ دخوله وسيطرته على الأراضي والمحافظات العراقية، والمؤشرات الاقتصادية للبلاد تتراجع للأسوأ؛ فقد انخفض نمو الاقتصاد العراقي من 5.9% عام 2013، إلى 2.7% في تشرين الأول 2014، ويستمر هذا الانخفاض ليؤثر معدل نمو سالب بلغ (-1.2) خلال 2015 على وفق إحصاءات صندوق النقد الدولي، وأدى تمدد التنظيم عسكرياً إلى شل حركة الاقتصاد العراقي ولاسيما في الموصل بعد قيام التنظيم بنهب البنوك والمصارف، وعرقلة المشاريع الاستثمارية كافة وتجميد القطاعين الخاص والحكومي؛ الأمر الذي شهدت معه البلاد ارتفاع معدلات التضخم من 1.95 عام 2013 إلى 6.2% عام 2015، وارتفاع نسبة الفقر من 19% إلى 30%، ولاسيما مع تراجع سقف الإنتاج النفطي العراقي من 12 مليون برميل يومياً إلى ما دون 2.9 مليون برميل يومياً خلال عامي 2014/ 2015، وذلك على خلفية قيام المجموعات الإرهابية التابعة للتنظيم بالسيطرة على 13 حقلاً نفطياً، وبيع النفط أقل من السعر العالمي بحوالي 75% بواقع 17 دولاراً للبرميل الواحد، فضلاً عن تبني التنظيم حركة تهريب واسعة للنفط من كركوك والموصل إلى تركيا وإيران، قوامها 60 صهريجاً يومياً، كانت تدر على التنظيم ما يقرب من أربعة ملايين دولار يومياً الأمر الذي كبد الموازنة العامة للعراق خسار باهظة ولاسيما في ظل هبوط سعر برميل النفط من 120 دولاراً للبرميل إلى أقل من 30 دولاراً؛ مما أدخل

20. يرى بعضهم أن فترة نوري المالكي ومن ضمنها فترة دخول التنظيم للبلاد، شهدت اتساع الفساد فيها، وصار سلوكاً مألوفاً من كبار المسؤولين إلى صغار الموظفين:

<http://www.nrttv.com/AR/birura-details.aspx?Jimare=5957>

العراق في أزمة مالية خانقة وخطيرة هددت أمنه القومي²¹ وبصفة عامة، فإن جرائم داعش الاقتصادية في العراق ” تتجاوز حجم أضرارها التقديرات الحالية، كما أن انعكاساتها ستدوم لعدة سنوات بما يؤثر على مستقبل الأجيال القادمة²²“.

(3) الأثر الأمني والعسكري: يعد نجاح تنظيم داعش الإرهابي في اختراق الدولة العراقية في قطاع كبير من مدنها ومناطقها، الدليل الأكبر على ترهل وهشاشة الوضع الأمني قبل خروج هذا التنظيم من البلاد، كما أن هذا التنظيم عاث فساداً بكل ما يختص بالأمن والاستخبارات في العراق، ومارس عمليات نوعية كثيرة في عدة محافظات عراقية على رأسها بغداد العاصمة، فضلاً عن إدارته لحركة تهريب واسعة عبر الحدود العراقية الخاصة والمجاورة، وهو ما يعني عمل على ديمومة تواجده المخبراتي لمدة طويلة لن تنتهي بخروجه المعلن رسمياً، فضلاً عن أن حصيلة الخروقات الأمنية لهذا التنظيم على مستوى المجتمع العراقي من حيث عدد القتلى والجرحى كماً ونوعاً باتت كبيرة ويصعب حصرها؛ وهو ما سيبقى أثره وهاجسه الأمني باقياً على الدوام بين جمهور الشعب العراقي.

أن حجم الجرائم الدموية التي ارتكبتها التنظيم وأعلن عنها عبر آله الإعلامية خلّفت جيلاً عراقياً خبيراً بصناعة الجريمة وبطرق ترويجها؛ الأمر الذي سيعاني منه المجتمع العراقي أمنياً بنحوٍ مستمر ما لم يكن هناك خطة تطويق لمعالجة مثل هذه المشكلة.

(4) الأثر الاجتماعي: كانت التأثيرات التي أحدثها تنظيم داعش المتطرف على المستوى العراقي عنيفة وصادمة؛ حيث أدى سلوك هذا التنظيم المفرط في توظيف العنف والقتل على وفق أساليب همجية غير مسبوقة إلى إحداث هزة عنيفة ومدمرة في النسيج الاجتماعي العراقي،

21 . هيثم كريم صيون، تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم داعش، تقرير مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 16/2/2016، <http://mcsr.net/news123>

22 . سلام الشماع، جرائم داعش تُراكم جبالاً من الخراب الاقتصادي في العراق، صحيفة العرب اللندنية، بتاريخ 2017/08/14، العدد: 10722، ص 16،

ويمكن تلمس مفرداتها وعناصرها ورصدها في الآتي:

- زيادة تكريس حالة الانقسام والصراع الطائفي على مستوى الإطار السياسي الحاكم؛ مما عمق من جراح التشتت المجتمعي في مناحي الحياة كافة بالعراق.
- إخضاع التحولات الجهورية كافة في الواقع الاجتماعي العراقي، التي أخذت في التشكل منذ العام 2003؛ لضغوط فوضوية كان من تداعياتها فتح باب العبث بنظام العادات والقيم وأساليب التعايش وطرق التفكير، بل وإخضاع المجتمع العراقي ككل لعملية تجريد قسرية غير مأمونة العواقب، في بنائه، ومكونه، وتوجهاته.
- توجيه دفة الحياة العراقية نحو التعاطي مع ثقافة التطرف والعنف بطرق أكثر وحشية ودموية؛ الأمر الذي فتّح ذهنية المواطن العراقي نحو التطلع إلى مخلصين من خارج الحدود لانتشاله من حالة القهر تلك؛ وهو ما يعد شرحاً كبيراً في البنية الوطنية والانتماء لهذا المواطن يتحمّل مسؤوليتها النظام السياسي.

المحور الثالث

آثار داعش الإيجابية في العراق.. وهم أم حقيقة؟

على الرغم من الآثار المدمرة والمجازر الدموية التي أحدثتها تنظيم داعش الإرهابي فوق الأراضي العراقية، إلا أن الاستقراء الدقيق المتأن، يفضي بنا إلى جملة من الوجوه الإيجابية المترتبة على مجرد وجودية هذا التنظيم وحضوره في المشهد العراقي مجملاً؛ وهي بالطبع إيجابيات لم يكن لمثل هذا التنظيم الدموي والوحشي أن يعمل على تحقيقها، وإنما جاءت من حيث لا يحتسب، بل ومن حيث لا يحتسب كثيرون من صناع القرار في الدولة العراقية، وبالإمكان رصد تلك الإيجابيات في النقاط الآتية:

(1) خلخلة الفساد السياسي: إذ ترتب على دخول داعش للعراق جملة من الضغوط الداخلية والخارجية، كان من نتيجتها تغيير ملامح المشهد السياسي العراقي إلى الأفضل؛ فقد تخلصت السياسة العراقية من السياسة الطائفية التي كانت سائدة قبل عام 2014، ولاسيما أن "الشرخ الحاصل بين المكونات والأطياف في العراق كان كبيراً جداً ولا يمكن اخفائه"²³ ومن ثم كان الحدث الإيجابي بفعل تلك الضغوط هو إجراء الانتخابات التشريعية التي تمخض عنها اختيار اشخاص جدد لم يكن لهم دور تنفيذي مسبق في الحياة السياسية²⁴، وهو ما عُدَّ ضربة كبيرة للكتل السياسية الكبرى²⁵ ومن جهة أخرى فقد كشف دخول داعش إلى العراق دون

23. عبد الكريم الكيلاني، السياسة في العراق إلى أين؟، مقال رأي منشور بموقع شبكة روداو الإعلامية بتاريخ 10/8/2016. <http://www.rudaw.net/arabic/opinion/100820162>:

24. تقرير RT عربية، تحت عنوان: العراق في عام 2014 نكبة داعش وآمال بالحكومة الجديدة بتاريخ 6/1/2015: <https://ar.rt.com/gi5u>

25. بدعم من المرجع الشيعي الأعلى في العراق (علي السيستاني) تم تكليف العبادي في 11 آب 2014 بتشكيل حكومة وحدة وطنية شملت جميع الطوائف بالاستناد على اتفاق سياسي وبرنامج وزارى جديد، أعطى الأولوية لإصلاح شامل لقضايا مثل التفتت السياسي بين الفئات والفساد وإعادة بناء الجيش وكذلك تقديم إصلاح مؤسسي وقانوني ينهي الإقصاء وخروقات حقوق الإنسان. <https://ar.rt.com/gi5u>

مقاومة تذكر مدى ما تعانيه المؤسسة العسكرية العراقية من خلل كبير يتمثل في ضعف الوازع الوطني، وتراجع القيم بفعل الإرث الطائفي الكبير في البلد، فضلاً عما كشفه أيضاً من فساد التوظيف السياسي للجيش والقوى الأمنية النظامية، ولعل من جملة النتائج الإيجابية في هذا الإطار ما يمكن تسميته بالخطوة الأولى نحو إصلاح المؤسسة العسكرية العراقية، والمتمثل في قرار رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي بالاعتماد الكامل على الجيش العراقي في التصدي لتنظيم داعش وطرده من البلاد، و"رفضه دعوة أ قوات أجنبية للتحرك داخل العراق"²⁶.

ويضاف إلى ما ذكر آنفاً، تغيير إيجابي آخر في المشهد السياسي والحزبي في العراق، تغير بدخول داعش، وهو زعزعة بساط الاحتكار السياسي للأحزاب الرئيسة الحاكمة في العراق، حيث برزت إلى الساحة تكتلات وأحزاب وقوى سياسية جديدة بفعل دورها الناجز في محاربة داعش وإخراجه من الموصل، وهي التكتلات والقوى التي استطاعت غالبيتها عبر تحالفات جديدة، تجاوز الأبعاد والاعتبارات الطائفية والدينية، في سبيل إظهار ما يعتري الأحزاب الرئيسية الحاكمة من فساد واستئثار بالمصلحة الخاصة على حساب مصلحة العراقيين العامة؛ فقد أوجد داعش "واقعاً سياسياً جديداً، سرعان ما تمخض عن طرد العديد من المسؤولين العراقيين من مناصبهم مقابل بروز مسؤولين آخرين، وكذلك عن ظهور تحالفات سياسية جديدة تماشياً مع الواقع الذي فرضه التنظيم؛ فخلال عامين من دخوله العراق، أصبح التنظيم المتشدد سبباً في إعادة رسم الخارطة السياسية في البلاد"²⁷، وفي إطار هذه الخريطة السياسية كان لزاماً على العراق إعادة صياغة السياسات الخارجية للدولة العراقية، التي ساءت أحوالها بعد عام 2003؛ ومن ثم انفتح المشهد السياسي العراقي على أبعاد إقليمية جديدة مع منطقة الخليج والمملكة العربية السعودية وتركيا، وهو ما أحدث بعض التوازن في ميزان العلاقات الخارجية التي كان للنفوذ الإيراني فيها النصيب الأكبر قبل ذلك.

26. راجع تقرير RT عربية، تحت عنوان: العراق في عام 2014 نكبة داعش وآمال بالحكومة الجديدة، مصدر سبق ذكره.

27. انظر: مصطفى حبيب، داعش يعيد رسم الخارطة السياسية في العراق، مصدر سبق ذكره..

(2) دعم اللّحمة العراقية ونبذ الطائفية: على الرغم من أن ما يبدو في الظاهر من كون تنظيم داعش الإرهابي عمل على تشتيت فئات الشعب العراقي وأقلياته -وهو ما حدث فعلياً- إلا أن ذلك كان سبباً وجيهاً لتوحد العراقيين في مواجهته؛ إذ "إن العراقيين على اختلاف دياناتهم ومذاهبهم وقومياتهم باتت تجمعهم هوية واحدة وهي هوية الوطن والعمل على ارجاع النازحين والمهجرين داخل وطنهم والمهاجرين واللاجئين في ديار الغربة واللجوء"²⁸، ومن ثم فإن تواجد التنظيم مثل محنة مشتركة للفئات والأقليات على اختلاف تنوعها العرقي والإثني والديني، باعتبار أنهم يواجهون عدواً مشتركاً يبطش بهم ويمضي قدماً في النيل من أمنهم واستقرارهم، وإن نجاح تجربة التلاحم الشعبي على مستوى السنة والشيعية والأكراد وغيرهم في دحر التنظيم بالموصل عام 2017 برهنت -بما لا يدع مجالاً للشك- أن طوائف العراقيين استفادت جيداً من المحنة المشتركة التي تعرضوا لها؛ فقد "فرضت محاربة داعش على العراقيين ضرورة التلاحم لمواجهته؛ مما يمثل سابقة تستحق الاهتمام في هذا البلد الذي عانى من الصراعات الطائفية على مدى عقد من الزمن"²⁹.

(3) تضييق هوة الخلاف الحزبي: تمخضت أزمة العراقيين مع داعش، عن بدء حركة فرز دقيقة داخل مؤسسات الدولة العراقية لإقصاء المتنفذين من أصحاب المصالح الخاصة والشخصية، ومن ضمن من شملتهم هذه الحركة أعضاء الأحزاب والقوى السياسية العراقية سنّية كانت أم شيعية، وهو ما أدّى إلى بروز حالة من التعاطي المتوازن بين الأحزاب العراقية كافة على اختلاف توجهاتها، مع مجمل القضايا والأطراف العراقية داخل هذه الأحزاب والقوى وخارجها أيضاً، وهي الحالة التي يتوقع لها مستقبلاً أن تظهر إلى النور بنحوٍ فاعل؛ مما يعني أن هوة الخلاف الحزبي بين الفرقاء من أحزاب العراق ستأخذ في التقلص والتلاشي.

28. راجع تقرير RT عربية، تحت عنوان: العراق في عام 2014 نكبة داعش وآمال بالحكومة الجديدة، مصدر سبق ذكره.
29. إلسي ملكونيان، في العراق.. هكذا يعمل السنة والشيعية معاً ضد داعش، مقال منشور بموقع ارفع صوتك بتاريخ 7 نوفمبر 2016،

المحور الرابع

إمكانية استثمار خروج داعش من العراق.. رؤية خاصة

من خلال ما تقدم في محاور هذه الدراسة، تبينت لنا ملامح حالة تعرض لها المجتمع العراقي في قطاعاته وشرائحه كافة، وهي الحالة التي مرَّ خلالها من التقلبات والأحداث التي آلت مؤخراً إلى خروج التنظيم من العراق مهزوماً؛ وهو ما يعني جاهزية المسرح العراقي وانفتاحه على عدة سيناريوهات، منها ما يتمناه العراقيون من تحقيق الأمن والاستقرار، ثم الانطلاق نحو آفاق عراقية أكثر رحابة وازدهاراً، ومنها كذلك ما لا يتمناه هؤلاء من العودة إلى الصراع السياسي المرير بين القوى والتكتلات والأحزاب في البلاد على وفق اعتبارات المحاصصة والطائفية؛ لذا فإن القناعة الكاملة لدى العراقيين بجمتية التغيير الجذري في العراق خلال المرحلة القادمة من عمر هذا البلد العريق وتاريخه، ومن ثم فإنها ترى وجوب تشبث قوى التغيير الحقيقية في العراق، باستثمار خروج داعش من البلاد من خلال جملة الإجراءات الآتية:

❖ استغلال حالة التلاحم الشعبي الذي يشهده العراق على خلفية التخلص من التنظيم، في استصدار وثيقة وطنية شاملة، تضع الملامح الأولى والمستقبلية للمشاركة العادلة بين الطوائف والأعراق في صنع القرار الوطني داخلياً وخارجياً؛ وهو ما قد يستتبع بالضرورة انتشال السيادة العراقية من أسر الأغلبية والجوار على وفق آليات صارمة.

❖ توظيف حالة التقارب المشترك التي سادت في الأونة الأخيرة بين الحكومة المركزية الاتحادية في بغداد من جهة وإقليم كردستان العراق من جهة أخرى، في إيجاد صيغة تعاطي عادلة من الناحية العملية، تستطيع بموجبها المناطق والأقاليم أن تحصل على حقوقها من ميزانية الدولة العراقية على وفق الأسس القانونية والدستورية، ولاسيما مع الدور الكبير الذي بذلته تلك الأقاليم في تحرير المناطق والمحافظات العراقية من أسر التنظيم الإرهابي.

❖ ترقية الغضب العراقي الشعبي تجاه الاختراقات الأمنية والمواجهات المسلحة المتكررة بين القوات الأمنية العراقية وبعض العناصر الخارجة على القانون في تطويق المؤامرات الدائرة في الداخل العراقي، التي تستهدف زعزعة استقرار البلاد خلال الاستحقاقات الانتخابية القادمة؛ إذ تنظر هذه الدراسة لتلك الاستحقاقات الانتخابية كونها ستمثل مرحلة فيصلية في تاريخ العراق السياسي والشعبي، نظراً لأنها محل طموح كبير لدى القوى والتكتلات كافة والأحزاب المخلصة والناشئة في العراق، التي تنوي من خلالها تخلص البلاد من دعاة المحاصصة والطائفية. وتنظر الدراسة من جهة أخرى إلى أية خروقات لتلك الاستحقاقات الانتخابية من قبل العناصر والمليشيات الخارجة على القانون، بحيث يترتب عليه فساد تلك الاستحقاقات، باعتبارها قاصمة الظهر لمستقبل العراق السياسي.

❖ تقنين وضعيات الحرب على الإرهاب وآلياته، بشكل يمنع من استخدامها وتوظيفها من قبل شخصيات متنفذة في الدولة العراقية، لتحقيق أغراض خاصة بعيدة عن تأمين الدولة والشعب العراقي وحمايتهما، مع الشروع الجدي في استعادة التكوين الفعلي للمؤسسة العسكرية والجيش العراقي على أسس وطنية محايدة تضمن تذويب الفوارق الطائفية بين عناصره وأفراده، وتمنع من استئثار المكونات الطائفية المتصارعة في العراق بأركانه وألويته، بل تتيح كذلك عملية دمج واعية لمكونات المجتمع العراقي وشرائحه بما في ذلك الحشد الشعبي وغيرهم من العراقيين، ولا شك أن الوصول لمرحلة متقدمة في هذا الإطار مرهون بقدرة المؤسسات العراقية الحاكمة على منح الثقة وطرح سوء الظن خلال مراحل التكوين والإعداد والدمج، وكذلك مرهون بالحرص على أن تكون عناصر المؤسسة العسكرية التي يتم دمجها قابلة للتعاطي مع شرائح المجتمع العراقي جميعها دون تمييز أو محاباة، وللعمل كذلك تحت مظلة السيادة العسكرية للدولة العراقية وليس غيرها.

❖ عدم الانخراط السريع في الاستجابة لدعاة العمل على إنشاء أقاليم ومحافظات عراقية جديدة، ولاسيما في مرحلة التحرر من أسر تنظيم داعش الإرهابي؛ إذ إن التجزئة والأقلمة يفتحان في الوقت الحالي باباً واسعاً من أبواب التشتت والنزاع بين سكان المناطق العراقية المختلفة، وأولى من ذلك الاهتمام بقضايا استعادة الإعمار للمدن والمناطق المدمرة، وقضايا إنعاش الاقتصاد العراقي، وضبط الأمن الداخلي والأمن الحدودي.

❖ تعزيز التطور الحادث في بنية التكتلات والقوى السياسية الناشئة حديثاً في العراق من حيث إصرارها على بلورة كيانات، وتحالفات شديدة التماسك؛ من أجل تحقيق العدالة والمساواة والنزاهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، من خلال دعم الحياد والنزاهة الانتخابية؛ للخروج بمكونات حزبية وسياسية وعشائرية جديدة، ثم توظيف ذلك في تدشين مؤسسات نيابية وبرلمانية صادقة للشرائح العراقية؛ وهو ما يضمن للدولة العراقية حائط صد قوي في مواجهة الأطماع الخارجية والدولية تجاه العراق وشعبه.

النتائج:

على وفق ما تقدم من محاور وجزئيات هذه الدراسة، يمكن رصد أهم نتائجها في جملة الآتية:

- أن تمدد تنظيم داعش الإرهابي في المدن والمناطق العراقية لم يكن مخططاً له مسبقاً من قبل هذا التنظيم وقت تكوينه الأول فيما بعد العام 2003 على خلفية الرغبة الشعبية العراقية والعربية في الانتقام من عناصر الجيش الأمريكي، وإنما جاء هذا التمدد بفعل تطور العوامل الميدانية على الساحة العراقية، وعلى وجه الخصوص شيوع حالة السخط العام لدى المكونات العراقية في المناطق الغربية والشمالية.
- أن الأيديولوجية الاستراتيجية المتبعة من قبل تنظيم داعش انبت -في كثير من ملامحها وأركانها- على الاستفادة من أخطاء الخصوم، وعلى استغلال المعطيات السلبية الميدانية المؤسسية التي تعاني منها الدولة العراقية، في حين لم تفرّق الأيديولوجية الدينية للتنظيم عنه من حيث المعاملة الهمجية والدموية والتدميرية بين المكوّن السنيّ من جهة، وبقية المكونات الدينية والعرقية الأخرى المخالفة للعقيدة الدينية المعلنة من قبل التنظيم من جهة أخرى، وهو ما يؤكد أن داعش أبعد ما يكون عن أية أيديولوجيات دينية إسلامية أو غير إسلامية، وأن قيامه بإعلان دولة الخلافة لم يكن سوى ستار يتخفى وراءه التنظيم ويهدف منه إلى مواكبة حركة الاستقطاب الواسعة للمكوّن السني في العراق، وفي سوريا، وفي العالم الإسلامي.
- أن مجازر التنظيم الدموية لم تستثن أية شريحة من شرائح المجتمع العراقي، غير أن أبشع تلك المجازر كانت في حق الطائفة الإيزيدية، ومعها طوائف المكون السنيّ التي ادعى التنظيم أنه قدم العراق لحمايتها والدفاع عنها، وأن استهداف داعش للمكوّن الشيعي يرقى لحدود الإبادة الجماعية وفق معطيات القانون الدولي.

- أن الأحزاب السنية والشيعية في العراق افتقدت للرؤية الاستراتيجية التي تمكنها من الدعم السياسي الأمثل في مواجهة التنظيم وتمدده في الداخل العراقي؛ وهو ما عبّر بنحوٍ واضح عن طبيعة الشتات العراقي على المستوى الحزبي، الذي ساهم بقوة في تمكن داعش من العبث بالخارطة السياسية في العراق.
- أن طرق تعاطي شرائح المجتمع العراقي مع تنظيم داعش وآلياته تفاوتت على وفق القدرات المتاحة لتلك الشرائح، ما بين الترقب والحذر والإذعان أو الانخراط والموالاتة أو الصدام والمواجهة المسلحة، وبصفة عامة فقد اشتركت الشرائح العراقية في نيل نصيبها من بطش التنظيم والتعرض لهمجيته الصارمة، وكذلك بذل الجهد في مواجهته.
- أحدث دخول داعش للعراق، آثاراً سلبية مدمرة على عدة مستويات منها السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والديني، والثقافي، والأمني، والعسكري، وأنه رغم كل تلك الآثار السلبية، إلا أن التنظيم تسبب بشكل موازٍ وعلى غير قصد منه في خلخلة الساحة العراقية وبرز زعامات عراقية جديدة على المستوى السياسي يتوقع لها التجديد والدعم لمستقبل العراق الشامل، وأن بطش ودموية التنظيم عمل على زيادة اللُحمة العراقية، وتقارب الطوائف؛ بفعل المحنة المشتركة.
- أن استثمار خروج داعش من العراق لتحقيق الصياغة المثلى لملامح المشهد الوطني العراقي، أمرٌ ممكن شريطة التمسك بالحياد السياسي والنزاهة الوطنية والإخلاص الجمعي في تطويق الفساد، وتمكين السيادة العراقية والقانون.

التوصيات:

هناك جملة من التوصيات المختصرة والرئيسة على النحو الآتي:

- البدء في مراجعة شاملة لهيكلية المؤسسة العسكرية والجيش العراقي على وفق صياغات وطنية بعيدة عن المحاصصة والطائفية، مع إتاحة الفرصة أمام الجميع للانضواء تحت السيادة العسكرية للدولة العراقية.
- توفير الحماية القسوى للانتخابات المحلية في المحافظات ومعها الانتخابات البرلمانية، وإتاحة الفرصة لسيادة النزاهة الانتخابية كونها الكفيلة بإحداث التغيير الشامل والمنشود في هذا البلد.
- الإسراع في تحقيق توازن اقتصادي شامل تستطيع من خلاله الدولة العراقية رعاية الأقليات المشردة، ودعم الإعمار، وممارسة السيادة الوطنية، وترميم البنية التحتية المدمرة على أيدي عناصر داعش الإرهابية، وارجاع النازحين إلى مناطقهم.
- إطلاق يد المؤسسات المدنية ومنظمات حقوق الإنسان للعمل على إعادة التأهيل النفسي والدمج الاجتماعي للشرائح العراقية المشردة والمهجّرة بفعل بطش التنظيم الدموي، مع منح المرأة العراقية الاهتمام الكافي في هذا الإطار، فضلاً عن عمل هذه المؤسسات والجمعيات على تشخيص جذور الفساد المستشري في قطاعات عراقية متعددة.
- تعميم شعارات العمل الوطني المشترك في الشارع العراقي، مع مزامنة ذلك بأنشطة عملية جادة تجسد التطبيق العملي لتلك الشعارات، مع إسناد ذلك للقوى والتكتلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الناشئة، كونها الأكثر حماساً وإخلاصاً، والأقل تورطاً في المحسوبية والفساد.

- إعطاء الأولوية الكاملة لتطهير المدن والمحافظات والمناطق العراقية كافة من بقايا التنظيم الإرهابي، مع إلزام القوات العراقية على اختلاف انتماءاتها وميولها، بالقصد والاعتدال في الممارسات الناتجة عن هذا التطهير في مناطق السيطرة السابقة لداعش، ومحاسبة المخالف بشكل معلن وواضح، فضلاً عن إقرار مبادئ العدالة الانتقالية الواعية في المدن المحررة.
- رفض أشكال التجزئة والتقسيم للمناطق والمحافظات والمدن العراقية أياً كانت مع إيجاد صيغة توافق سريعة وعادلة تضمن التوزيع العادل للحقوق والثروات على وفق البنود القانونية للموازنة العامة للدولة العراقية والحكومة الاتحادية.